



**دراسة واختبار أثر جودة المراجعة ودرجة الالتزام
الحوكمي على مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل
على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية
للشركات المقيدة بالبورصة المصرية**

د/سعيد خالد أبو الريش
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة دمهور
أ.د/عبد الوهاب نصر على
أستاذ المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وكذلك اختبار ومقارنة أثر كل من جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة، كمتغيرين مُعدلين Moderating Variables، على هاتين العلاقتين، وذلك بعد تبني IFRS في مصر عام ٢٠١٥ .

ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه ، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ . وقد تم الحصول علي المشاهدات، ربع السنوية ، وفقا لمدخل Firm-Year Quarter-Observations ، حيث بلغت العينة النهائية للدراسة ٥١ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٥٤٥ مشاهدة .

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المقدرتين التنبؤيتين لصافي الدخل والدخل الشامل الحاليين، حيث توجد أفضلية معنوية لصافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف معنوي في هاتين المقدرتين والفروق المعنوية بينهما باختلاف جودة المراجعة الخارجية، وأيضاً وجود اختلاف، ولكنه غير معنوي، في هاتين المقدرتين والفروق المعنوية بينهما باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة.

الكلمات المفتاحية: صافي الدخل، الدخل الشامل، المقدرة التنبؤية، التدفقات النقدية التشغيلية، جودة المراجعة الخارجية، درجة الالتزام الحوكمي.

Studying and Testing the Impact of Audit Quality and Commitment of Governance Rules Degree on Both Abilities of Net Income and Comprehensive Income in Predicting Future Operating Cash Flows of Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This research aimed to test both abilities of current net income and current comprehensive income in predicting future operating cash flows. In addition, the research aimed to test and compare the effect of audit quality and company commitment of governance rules, as moderating variables, on both relationships. It has been applied after the adoption of IFRS in Egypt in 2015.

To achieve these objectives and test the hypotheses, an applied study has been conducted on a sample of non-financial companies listed in the Egyptian stock exchange during the period from 2016 to 2018. The quarterly observations were chosen according to “Firm-Year Quarter-Observations” method. The final sample of this study consisted of 51 companies with 545 quarterly observations.

The findings indicated that there is statistically significant difference between the predictive abilities of current net income and current comprehensive income, as there is a significant evidence about the superiority of current net income over current comprehensive income in predicting future operating cash flows. The findings also indicated that the predictive abilities of current net income and current comprehensive income in predicting future operating cash flows and the significant difference between them were significantly affected by audit quality and were not significantly affected by company commitment of governance rules.

Keywords: Net income, Comprehensive income, Predictive ability, Operating cash flows, Audit Quality, Company commitment of governance rules.

١ - مقدمة البحث

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية وهو المعلومات المفصلة عن الأداء المالي ، والتي تساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف من إعداد هذه القوائم ، كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وهو مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتبين ، والمقرضين ، وغيرهم من أصحاب المصالح، في تقييم مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية ، ومن ثم مساعدتهم في اتخاذ القرارات ، وخاصة قرارات الاستثمار ومنح الائتمان (Nishikawa et al, 2016 ; Kalbuana et al, 2020) .

وعلى مدار عدة عقود كانت قائمة الدخل هي الآلية الأساسية للتقرير عن الأداء المالي للشركة ، من خلال عرض نتيجة أدائها ، سواء كانت أرباحاً أو خسائر (Ngmenipuo, 2015 ; Saymeh et al, 2019) . وبناء على ذلك يعتبر صافي الدخل - الرقم النهائي للقائمة للBottom Line - هو المقياس الأكثر قبولاً وشيوعاً لقياس الأداء المالي . ولكن مع مرور الزمن ، أصبح صافي الدخل غير كاف لقياس الأداء المالي ، مما أوجد الحاجة لتطوير مقياس جديد للأداء المالي وهو الدخل الشامل Comprehensive Income باعتباره مقياساً أشمل يغطي كافة جوانب هذا الأداء (Firescu, 2015 ; Mubarak, 2018) .

ويأخذ الدخل الشامل في الاعتبار آثار كافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة ، والتي تحدث خلال الفترة المحاسبية وتؤدي إلى الزيادة ، أو النقص ، في حقوق الملكية ، عدا المعاملات مع الملاك . ويتضمن الدخل الشامل كافة بنود الأرباح والخسائر المحققة في قائمة الدخل ، بالإضافة لمجموعة من البنود التي لا تظهر عند حساب صافي الدخل ، ويتم إدراجها مباشرة في حقوق الملكية ، مثل المكاسب والخسائر غير المحققة Unrealized Gains and Losses الناتجة عن إعادة تقييم بعض الأصول والالتزامات المالية بقيمتها العادلة ، والمكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية (Pascan, 2010 ; Nishikawa et al, 2016 ; Graham and Lin, 2018) .

ومازال هناك جدل كبير بشأن منفعة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي ، مقارنة بصافي الدخل (Firescu, 2015; Xu, 2019) . فمن ناحية يرى البعض (Khan and Bradbury, 2016; Huang et al, 2016; Puspa et al, 2019; Lucchese et al, 2020) أن الدخل

الشامل يتضمن بنودا خارجة عن سيطرة الإدارة وترجع للتقلبات في الأسواق ، كالتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، كما أن بنود الدخل الشامل تعتبر بنودا مؤقتة ومتقلبة ، الأمر الذي قد يزيد من مستوى الخطر المدرك من قبل المستثمرين بشأن العائد على استثماراتهم ، وهو ما قد يدفع الإدارة لتغيير استراتيجياتها وسياساتها التشغيلية من أجل الحد من التقلبات في الدخل الشامل ، ومن ثم الحد من رد الفعل السلبي لهذه التقلبات .

وعلى العكس ، يرى البعض الآخر أن الدخل الشامل يوفر مقياسا أشمل للأداء المالي يغطي كافة مصادر الدخل ، سواء كانت محققة أو غير محققة (Gazzola and Amelio, 2014; Quesada et al, 2018 ; Mahmood and Mahmood, 2019 ; Yessica, 2020) . ولا يهدف تبني مفهوم الدخل الشامل إلى التخلي عن صافي الدخل وقائمة الدخل التقليدية ، ولكن يهدف إلى توفير معلومات إضافية حول البنود المثيرة للجدل ، والتي لا تظهر مباشرة في صافي الدخل ، الأمر الذي يعزز من شفافية القوائم المالية ويساهم في زيادة محتواها المعلوماتي ، ومن ثم يساعد مستخدميها في تقييم الأداء المالي الحالي والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركات بصورة أفضل (Xu, 2019 ; ElMadbouly, 2019) .

وفي ضوء الجدول القائم بشأن مدى أفضلية الدخل الشامل عن صافي الدخل كمقياس للأداء المالي ، فقد اهتمت بعض الدراسات السابقة (e.g. Bataineh and Rababah, 2016; Royer, 2017 ; Puspa et al, 2019 ; Yessica, 2020) لمعلومات الدخل الشامل ومقارنتها بصافي الدخل لتحديد مدي منفعة هذا المقياس للمستخدمين ، مقارنة بصافي الدخل . وتعتبر المقدرة التنبؤية من خصائص جودة المعلومات المالية الهامة والمرغوبة من وجهة نظر واضعي المعايير ، فالمعلومات المالية عالية الجودة يجب أن تساعد مستخدميها في تقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ، ومن ثم اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الهامة (Frank, 2018 ; Nguyen and Nguyen, 2020) . وفي ضوء ما سبق تعتبر المقدرة التنبؤية للمعلومات المالية أحد محددات ملاءمة هذه المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات ، إلا أن هذه المقدرة قد تتأثر ببعض العوامل لعل من أبرزها جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي (Azzoz and Khamees, 2016 ; Once and Cavus, 2019 ; Ismail, 2020 ; Lee et al, 2020) .

وفيما يتعلق ببيئة الممارسة المحاسبية المصرية ، فقد صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥^(١) ، في ضوء تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS . ووفقا لمعيار المحاسبة رقم (١) المعدل بعنوان " عرض القوائم المالية " تلتزم الشركات بإعداد قائمة مالية جديدة بعنوان " قائمة الدخل الشامل " ، وذلك إلى جانب قائمة الدخل التقليدية . ويقاس الدخل الشامل كافة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة ، والناجمة عن أحداث ومعاملات أخرى ، عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه . وتشمل هذه التغيرات كافة بنود الأرباح والخسائر الواردة بقائمة الدخل ، بالإضافة إلى الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income^(٢) ، والذي يتضمن كافة البنود التي لا يُعترف بها ضمن الأرباح والخسائر بقائمة الدخل طبقا لما تتطلبه معايير المحاسبة المصرية الأخرى^(٣) .

وتوجد ندرة في الدراسات المصرية التي تناولت المقدرة التنبؤية لمعلومات الدخل الشامل ، والعوامل المؤثرة عليها ، وخاصة بعد تبني IFRS في مصر عام ٢٠١٥ ، لذا فإن الدراسة الحالية تركز بشكل أساسي على المقارنة بين صافي الدخل والدخل الشامل ، فيما يتعلق بمقدرتهما على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، لتحديد مدى أفضلية أي منهما كقياس للأداء المالي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالنتائج المستقبلية للشركات خاصة تلك المقيدة بالبورصة . وفي ضوء ما خلصت إليه بعض الدراسات ؛ (Once and Cavus, 2019 ; Usman et al, 2017 ; Sumiadji et al, 2019 ; Ismail, 2020) بشأن دور جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة في زيادة مصداقية المعلومات المالية ، تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار ومقارنة أثر كل من جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة ، كمتغيرين مُعدلين

^(١) صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ، وتم اعتماد هذه المعايير من قبل الجهاز المركزي للمحاسبة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وفقا لقرار رئيس الجهاز رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٦ . كما تجدر الإشارة أنه قد تم تعديل بعض أحكام هذه المعايير بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ تبعه قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبة رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٢٠ باعتمادها كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد .

^(٢) تم استخدام مصطلح " بنود الدخل الشامل الآخر " اتساقا مع المصطلح الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) لسنة ٢٠١٥ ، حيث يقصد بـ " الآخر " انها بنود لدخل آخر بخلاف بنود صافي الدخل الوارد بقائمة الدخل التقليدية .

^(٣) تتمثل بنود الدخل الشامل الآخر وفقا لهذا المعيار فيما يلي ؛ المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة قياس نظم المزايا المحددة ، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي ، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع ، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط Hedging المستخدمة في تحوط التدفقات النقدية .

Moderating Variables ، على مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

٢ - مشكلة البحث

يرى البعض (Khan and Bradbury, 2016 ; Puspa et al, 2019; Lucchese et al, 2020) أن بنود الدخل الشامل ما هي إلا مكونات مؤقتة للدخل لن توفر محتوى معلوماتي إضافي لمستخدمي القوائم المالية ، في حين يرى مؤيدو الدخل الشامل (Gazzola and Amelio, 2014; Ngmenipuo, 2015; Quesada et al, 2018; Mahmood and Mahmood, 2019; Yessica, 2020) أنه مقياس أعم وأشمل للأداء المالي ، حيث يوفر معلومات إضافية عن البنود التي لا تظهر ضمن عناصر الربح والخسارة بقائمة الدخل التقليدية ، الأمر الذي يقلل من درجة عدم تماثل المعلومات ويوفر مزيداً من الشفافية في القوائم المالية ، ومن ثم يساعد المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في تقييم الأداء المالي الحالي ، وعمل تنبؤات بالأداء المالي المستقبلي للشركات بشكل أفضل .

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في كيفية الإجابة ، عملياً ، على الأسئلة التالية ؛ هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟ ، وهل تختلف الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كل من جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي لهذه الشركات ؟ ، وذلك بعد تطبيق هذه الشركات لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة عام ٢٠١٥ ، وفق مدخل تبني IFRS ، والتي تم تطبيقها اعتباراً من ٢٠١٦/١/١ ؟ .

٣ - هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار ومقارنة مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وكذلك اختبار ومقارنة أثر كل من جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة على هاتين المقدرتين ، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ، بعد تبني IFRS في مصر عام ٢٠١٥ .

٤ - أهمية ودوافع البحث

تتبع الأهمية الأكاديمية للبحث من حداثة موضوع التقرير عن الدخل الشامل في مصر، بالإضافة لكونه امتدادا للدراسات التي تناولت مدى ملاءمة مقاييس الأداء المالي المختلفة، وخاصة صافي الدخل والدخل الشامل. ومن الناحية العملية تتمثل أهمية البحث في دوره في اختبار المقدرة التنبؤية للدخل الشامل، مقارنة بصافي الدخل، في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، الأمر الذي يصب في مصلحة المستثمرين، وغيرهم من أصحاب المصالح، حيث يساعد في تحديد أيا من صافي الدخل، أو الدخل الشامل، يعتبر مقياسا أفضل للأداء المالي للشركات.

وتتمثل دوافع البحث بصورة أساسية في توفير دليل عملي بشأن دور معلومات الدخل الشامل، مقارنة بصافي الدخل، في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وخاصة في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في البيئة المصرية بعد تبني IFRS عام ٢٠١٥، فضلا عن إيجاد دليل عملي بشأن الدور الذي تلعبه كل من جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة في زيادة أو تخفيض المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل.

٥ - حدود البحث

في ضوء هدف ومشكلة البحث، يقتصر هذا البحث على اختبار ومقارنة مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وكذلك اختبار ومقارنة أثر جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة، كمتغيرين مُعدلين، على هاتين المقدرتين، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في فترة ما بعد تبني IFRS في مصر عام ٢٠١٥. لذا يخرج عن نطاق البحث؛ دراسة واختبار أيا من خصائص جودة معلومات صافي الدخل والدخل الشامل بخلاف المقدرة التنبؤية (مثل؛ المقدرة التقييمية أو الوقتية)، ودراسة مقدرة صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بأي مؤشرات أخرى بخلاف التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية (مثل؛ صافي الدخل المستقبلي أو أسعار وعوائد الأسهم). كما يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار أي متغيرات قد تؤثر على المقدرتين التنبؤيتين لصافي الدخل والدخل الشامل الحاليين بخلاف جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة (مثل؛ حجم الشركة، وتعقد عملياتها). ولن يتطرق البحث لدراسة هذه العلاقات في

الشركات المالية والشركات غير المقيدة بالبورصة . وأخيرا ، فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

٦- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه ، وفي ضوء حدوده ، سوف يستكمل البحث على النحو التالي:

٦-١- تحليل مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الأول للبحث

٦-٢- تحليل أثر جودة المراجعة الخارجية على مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الثاني للبحث

٦-٣- تحليل أثر درجة الالتزام الحوكمي للشركة على مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الثالث للبحث

٦-٤- منهجية البحث

٦-٥- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

٦-١ تحليل مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات

النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الأول للبحث

يتمثل الهدف الأساسي للقوائم المالية في توصيل معلومات مالية مفيدة تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية . وتعتبر التدفقات النقدية بالنسبة لأي شركة كالدورة الدموية بالنسبة للإنسان ، حيث تعتبر التدفقات النقدية محددًا هامًا في اتخاذ العديد من قرارات الإدارة ، وكثير من أصحاب المصالح ، كما يمثل التنبؤ بالتدفقات النقدية مكونًا أساسيًا في عملية صنع القرارات الاقتصادية وخاصة قرارات الاستثمار ومنح الائتمان (Li et al, 2015 ; Mulenga and Bhatia, 2017 ; Frank, 2018 ; Al-Hawatmeh, 2020 ; Nguyen and Nguyen, 2020) .

وعادة ما يهتم المستثمرون بقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ، وذلك لتقييم العائد على استثماراتهم بالشركة ، حيث تتحدد القيمة السوقية لأسهم الشركة من خلال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا (Li et al, 2015; Agana et al, 2015; Al-Hawatmeh, 2020) . كما يهتم المقرضون والدائنون أيضا بقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ، وذلك

لتقييم قدرة الشركة على سداد الديون ومن ثم تقييم احتمالية تعرضها للإفلاس ، وهو ما يساعدهم على تجنب التعرض لخسائر الديون المعدومة (Aktas and Kargin, 2012 ; Li et al, 2015 ; Nguyen and Tu, 2015 ; Al-Hawatmeh, 2020) ؛ ، وعليه فإن التنبؤ بالتدفقات النقدية يعتبر من أهم أهداف المعلومات التي توصلها القوائم المالية ، ومن أهم مهام التقييم وتحليل الأداء المالي (إبراهيم، ٢٠١٦) .

ووفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤) الخاص بقائمة التدفقات النقدية ، تمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية العنصر الأهم من عناصر التدفقات النقدية ككل ، لأنها تعتبر مؤشرا على قدرة الأنشطة التشغيلية للشركة على توليد تدفقات نقدية كافية يمكن الاعتماد عليها لاحقا ، كما أنها تنتج عن الأنشطة والمعاملات التي تدخل بشكل أساسي في تحديد صافي الربح أو الخسارة (معيار المحاسبة المصري رقم ٤ المعدل، ٢٠١٥) ، فضلا عن كونها أقل عرضه للحكم الشخصي والتلاعب مقارنة بالأرباح ، الأمر الذي يزيد من أهمية التدفقات النقدية التشغيلية باعتبارها أحد المؤشرات الهامة لقياس الأداء المالي للشركة (Nguyen and Tu, 2015 ; Sabsombat, 2019) .

ونظرا لأهمية التدفقات النقدية ، وخاصة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، فقد حظى موضوع التنبؤ بها باهتمام العديد من الباحثين . فقد أشار البعض (saeedi, 2008 ; Barton et al, 2010 ; Senan, 2019 ; Yessica, 2020) إلى أن منفعة مقياس الأداء المالي للمستثمرين تزداد كلما زادت قدرته على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . كما تعتمد قدرة الشركة على البقاء والاستمرار في المنافسة على قدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية من أنشطتها التشغيلية ، حيث تعتبر هذه التدفقات هي الأساس والضمان لاستمرارية الشركة .

وقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتحليل واختبار القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من خلال مجموعة من المتغيرات المحاسبية مثل ، صافي الدخل ، والتدفقات النقدية التشغيلية ، والاستحقاقات المحاسبية (Mulenga and Bhatia, 2017) . ففي بداية الأمر اتجهت الدراسات في هذا المجال ؛ (Farshadfar et al, 2008 ; Barth et al, 2001 ; Ebaid, 2011 ; Mulenga, 2015 ; Frank, 2018 ; Nguyen and Nguyen, 2020) إلى تبني مدخل المقارنة بين المقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية التي تعتمد على أساس الاستحقاق Accrual accounting basis مثل صافي الدخل والاستحقاقات ، والمعلومات المحاسبية التي

تعتمد على الأساس النقدي Cash accounting basis كالتدفقات النقدية ، في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

وفي هذا السياق أشار كل من (Dechow et al. (1998) ، Kim and Kross (2005) إلى أن صافي الدخل الحالي يلعب دورا هاما في تفسير التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وذلك مقارنة بدور التدفقات النقدية التشغيلية الحالية . علاوة على ذلك ، أشار Barth et al. (2001) إلى أن فصل مكونات صافي الدخل إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومكونات الاستحقاق مثل التغير في حسابات العملاء ، وحسابات الموردين ، وحساب المخزون ، والاستنفاد والاستهلاك ، والاستحقاقات الأخرى ، سوف يساهم في تحسين المقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

وقد أوضحت دراستا (Mirza et al. (2013) ، Senan (2019) أن صافي الدخل يعتبر من أبرز المقاييس المحاسبية التي تساهم في تفسير التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، ويرجع ذلك للدور الذي يلعبه صافي الدخل في توفير رؤية واضحة عن معاملات الشركة في الفترة الماضية والتي سينعكس تأثيرها على التدفقات النقدية في الفترات المستقبلية . فعلى الرغم من أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة إلا أنها لا توفر معلومات يمكن الاعتماد عليها ، بشكل كلي ، في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، ولذلك فلا بد من الاعتماد على قائمتي المركز المالي والدخل بجانب قائمة التدفقات النقدية عند تقييم التدفقات النقدية المستقبلية (Dowraghi et al, 2014) .

وقد أيدت العديد من الدراسات (Ebaid, 2011 ; Shubita, 2013 ; Agana et al, 2015 ; Jemaa et al, 2015 ; Frank, 2018 ; Nguyen and Nguyen, 2020) صافي الدخل الحالي عن التدفقات النقدية التشغيلية الحالية في تفسير التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . ولكن على العكس ، توصلت بعض الدراسات (Farshadfar et al, 2008 ; Aktas and Kargin, 2012 ; Dawar, 2015 ; Mulenga, 2015) إلى أفضلية التدفقات النقدية التشغيلية الحالية عن صافي الدخل الحالي في تفسير التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وهو ما يتعارض مع تأكيدات FASB بشأن أفضلية صافي الدخل ، المحتسب وفقا لأساس الاستحقاق ، في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . وبررت هذه الدراسات ذلك بكون الاستحقاقات المحاسبية لا تعبر جيدا عن الأداء المالي للشركة

لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على الحكم الشخصي علي عكس التدفقات النقدية ، كما تتيح الاستحقاقات الفرصة للمديرين لممارسة السلوك الانتهازي بغرض تحقيق منافع شخصية .

ويخلص الباحثان من تحليل هذه الدراسات أنه على الرغم من تباين نتائجها، إلا أنها تتفق، بدرجة كبيرة ، على وجود علاقة طردية معنوية بين صافي الدخل الحالي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، أي أنه توجد مقدرة لصافي الدخل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، حتى وإن توصلت بعض هذه الدراسات إلى أفضلية المقدرة التنبؤية للتدفقات النقدية التشغيلية عن صافي الدخل ، وهو ما يبرز دور صافي الدخل ، كأحد أهم مقاييس الأداء المالي للشركة ، في مساعدة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح ، على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومن ثم تقييم أسعار وعوائد الأسهم .

وبعد اتجاه العديد من المعايير المحاسبية نحو اعتماد مفهوم الدخل الشامل كمقياس جديد للدخل والأداء المالي ، شهدت الدراسات المحاسبية (e.g. Jaweher and Mounira, 2013 ; Royer, 2017 ; Puspa et al, 2019 ; Yessica, 2020) في هذا الشأن تحولاً جذرياً من المقارنة بين مقدرتي صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية ، إلى المقارنة بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . فقد توصلت دراسة (Biddle and Choi (2006 إلى أفضلية صافي الدخل الحالي عن مقياسي الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية⁽¹⁾ . كما أيدت دراسات (Barton et al, 2010 ; Jaweher and Mounira, 2013 ; Bataineh and Rababah, 2016 ; Royer, 2017) أفضلية صافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . وقد بررت هذه الدراسات تلك النتيجة بأن بنود الدخل الشامل الآخر مؤقتة وغير محققة ، الأمر الذي يقلل من تأثيرها على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . وعلى العكس توصلت دراسة (Kanagarethnam et al. (2009 إلى أفضلية الدخل الشامل الحالي عن صافي الدخل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

⁽¹⁾ تم استخدام مقياسين للدخل الشامل ؛ الأول يمثل الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات المعيار الأمريكي (SFAS, No.130) ويساوي صافي الدخل بالإضافة إلى تعديلات ترجمة الفوائض المالية بالعملة الأجنبية ، والمكاسب أو الخسائر من الأوراق المالية المتاحة للبيع ، وتعديلات الحد الأدنى من التزامات المعاشات . ولكن نظراً لعدم تركيز هذا المعيار على بعض البنود التي تتجاوز صافي الدخل ويتم إدراجها مباشرة في حقوق الملكية ، مثل المكاسب أو الخسائر من المعاملات بالعملة الأجنبية والتي يتم تصنيفها كأداة فعالة للتحوط لصافي استثمار أجنبي ، فقد تم استخدام المقياس الثاني ويمثل إجمالي الدخل الشامل ، ويتم احتسابه من خلال التغييرات في حقوق الملكية بعد استبعاد التوزيعات وعمليات زيادة أو تخفيض رأس المال .

وبالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة في بورصة طهران الإيرانية خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣ ، توصلت دراسة (Saeedi (2008 إلى وجود مقدره لاصافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، إلا أن الفروق بين هاتين المقدرتين لم تكن معنوية . كما توصلت دراسات (Zulch and Pronpbis, 2010 ; Kabir and Laswad, ٢٠١٤; Yessica, 2020; 2011 إلى نفس النتيجة .

وتوصلت دراسة (Incollingo et al. (2014 ، بالتطبيق على عينة من الشركات المالية وغير المالية المقيدة بالبورصة الإيطالية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ ، إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الدخل الشامل الحالي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، لمدة سنة تالية أو سنتين تاليتين ، في حين توجد علاقة طردية معنوية بين صافي الدخل الحالي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وهو ما يشير إلى وجود مقدره لاصافي الدخل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، في حين لا توجد هذه المقدره للدخل الشامل الحالي . كما توصلت دراسة (Puspa et al. (2019 إلى نفس النتيجة .

وفيما يتعلق بمقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، توصلت دراسة (Elbayoumi and Awadallah (2012 ، بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة بمؤشر EGX 30 خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ ، إلى عدم معنوية تأثير كل من صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وبالتالي لا توجد مقدره لاصافي الدخل أو الدخل الشامل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . ومن ناحية أخرى توصلت دراستا عبدالوهاب (٢٠١٧) ، الحوشي (٢٠١٨) إلى وجود مقدره تنبؤية لكل منهما ، إلا أن الأفضلية كانت لاصافي الدخل .

وكانت دراسة منصور (٢٠١٨) من أوائل الدراسات التي تناولت المقدره التنبؤية لاصافي الدخل والدخل الشامل الحاليين ، في البيئة المصرية ، بعد إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل عام ٢٠١٥ . وقد أجريت الدراسة على عينة تتكون من ١٨٠ مشاهدة تمثل بيانات القوائم المالية ربع السنوية لـ ٤٥ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة خلال عام ٢٠١٦ . وأوضحت النتائج وجود مقدره لكل من صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، إلا أنها لم تتوصل لوجود فروق معنوية بينهما . وتوصلت دراستا (Ramadan (2018 ، El Madbouly (2019 أيضا إلى نفس النتيجة .

وتوصلت دراسة خميس (٢٠١٨) إلى أفضلية الدخل الشامل الحالي عن صافي الدخل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠١٦ . وبالتطبيق على ٣٤ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ ، توصلت دراسة محمد (٢٠١٩) إلى وجود تأثير طردي معنوي لصافي الدخل الحالي على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، في حين كان تأثير الدخل الشامل الحالي طرديا ولكن غير معنوي ، وهو ما يشير إلى عدم مقدرة للدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، على عكس صافي الدخل الحالي .

ويخلص الباحثان من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود تباين في نتائجها ، فقد توصل بعضها (Biddle and Choi, 2006 ; Barton et al, 2010 ; Jaweher and Mounira, 2016 ; Royer, 2017) إلى أنه على الرغم من وجود مقدرة معنوية للدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، إلا أنها لم تكن بنفس قوة المقدرة المعنوية لصافي الدخل الحالي ، وهو ما يشير إلى أفضلية صافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . كما توصلت دراستا (Puspa et al. (2019) ، Incollingo et al. (2014) إلى عدم وجود مقدرة معنوية للدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، على عكس صافي الدخل الحالي الذي يرتبط معنويا بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وهو ما يشير أيضا إلى أفضلية صافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . ومن ناحية أخرى ، توصلت دراسة (Kanagaretnam et al. (2009 إلى أفضلية الدخل الشامل الحالي عن صافي الدخل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . أضف لما سبق لم تتوصل بعض الدراسات (شتيوي، ٢٠١٤؛ Saeedi, 2008 ; Zulch and Pronobis, 2010; Kabir and Laswad, 2011 ; Yessica, 2020) إلى وجود فروق معنوية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

وبتحليل هذه الدراسات منهجيا يتضح اعتمادها جميعا على أسلوب الدراسة التطبيقية ، وذلك من خلال إجراء تحليل الانحدار باستخدام البيانات الفعلية المستخرجة من القوائم المالية للشركات ، وهو ما يبرر توجه الباحثين لاختيار المنهج التطبيقي لاختبار العلاقات في مجال الفرض الأول . وعلى الرغم من اتفاق الدراسات السابقة على اتباع المنهج التطبيقي إلا أنها اختلفت من حيث النماذج الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية . فقد قامت بعض الدراسات (e.g. Zulch

and Pronobis, 2010 ; Kabir and Laswad, 2011 ; Jaweher and Mounira, 2013 ; Puspa et al, 2019 ; Yessica, 2020) مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين ، كل على حده ، على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وقد تم تحديد النموذج الأفضل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بناء على قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ ($Adj R^2$) ، بحيث يكون النموذج الذي يعطي $Adj R^2$ أعلى هو الأفضل ، وذلك بعد اختبار معنوية الفروق بينهما . ولكن يؤخذ على دراسة (Bataineh and Rababah 2016) اعتمادها على قيم $Adj R^2$ للنموذجين دون اختبار معنوية الفروق بينهما .

ويتضح من تحليل الدراسات السابقة **اختلاف بيئة تطبيقها** ، فقد أجريت دراسة Biddle and Choi (2006) في الولايات المتحدة الأمريكية ، ودراسة (Saeedi 2008) في إيران ، ودراسة (Kanagaretnam et al. 2009) في كندا ، ودراسة (Zulch and Pronbis 2010) في ألمانيا ، ودراسة (Kabir and Laswad 2011) في المملكة المتحدة ، ودراسة (Incollingo et al. 2014) في إيطاليا ، ودراسة شتيوي (2014) في السعودية ، ودراسة (Bataineh and Rababah 2016) في الأردن ، ودراسة (Puspa et al. 2019) ، (Yessica 2020) في إندونيسيا ، كما تم إجراء دراسة (Barton et al. 2010) في ٤٦ دولة على مستوى العالم ، ودراسة (Jaweher and Mounira 2013) في ٢٢ دولة في أوروبا وأسيا وأستراليا ، ودراسة (Royer 2017) في ٢١ دولة أوروبية .

علاوة على ما سبق ، يتضح أيضا **اختلاف هذه الدراسات فيما يتعلق بطريقة قياس الدخل الشامل** ، فقد تم قياس الدخل الشامل وإجراء دراسة (Kanagaretnam et al. 2009) في ضوء متطلبات US GAAPs ، في حين تم إجراء دراسات (Kabir and Laswad, 2011 ; Jaweher and Mounira, 2013 ; Incollingo et al, 2014 ; Bataineh and Rababah, 2016 ; Royer, 2017 ; Puspa et al, 2019 ; Yessica, 2020 ؛ شتيوي، 2010) في ضوء متطلبات IFRS ، وتم احتساب الدخل الشامل بصورة تقديرية في دراسات (Biddle and Choi, 2006 ; Saeedi, 2008 ; Barton et al, 2010) نظرا لإجرائها قبل إصدار معايير ملزمة للتقرير عن الدخل الشامل ، كما تم إجراء دراسة (Zulch and Pronbis 2010) بصورة تقديرية ولكن وفقا لمتطلبات IFRS . ويعتبر كل ما سبق **مثابة مبرر لاختلاف نتائج هذه الدراسات** .

ويخلص الباحثان من تحليل الدراسات المصرية إلى عدم اتفاقها ، ربما بسبب اختلافها من حيث فترة التطبيق وعينة الدراسة والنماذج الإحصائية المستخدمة ، فقد أجريت دراسة Elbayoumi and Awadallah (2012) على الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ ، ودراسا عبد الوهاب (٢٠١٧) ، الحوشي (٢٠١٨) خلال فترة تتراوح من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ ، أي أن هذه الدراسات قد أجريت قبل إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل وإلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد قائمة للدخل الشامل ، واعتمدت هذه الدراسات على بيانات مالية سنوية . ومن ناحية أخرى فقد أجريت دراسات ; Ramadan, 2018 ; El Madbouly, 2019) منصور، ٢٠١٨ ، محمد، ٢٠١٩) بعد إصدار هذا المعيار ، واعتمدت على بيانات ربع سنوية ، عدا دراسة محمد (٢٠١٩) .

كما تم إجراء دراسة خميس (٢٠١٨) على الشركات المقيدة بالبورصة خلال عام ٢٠١٦ ، وذلك بعد إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد قائمة الدخل الشامل . وتجدر الإشارة إلى أن اختبار مقدرة الدخل الشامل لعام ٢٠١٦ على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية يستلزم توافر القوائم المالية لعام ٢٠١٧ ، وهو ما لم يكن متاحا وقت إجراء هذه الدراسة . ولذلك اعتمدت الدراسة على بيانات الدخل الشامل من واقع القوائم المالية المعدلة لعام ٢٠١٥ (كمتغير مستقل) واختبار قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية من واقع القوائم المالية لعام ٢٠١٦ (كمتغير تابع) ، وهو ما يشير إلى أن بيانات الدخل الشامل ، التي تم اختبار مقدرتها التنبؤية ، كانت تخص عام ٢٠١٥ أي قبل إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد قائمة الدخل الشامل .

واختلفت دراسة محمد (٢٠١٩) عن باقي الدراسات المصرية فيما يتعلق بإجراءات الدراسة التطبيقية ، فقد اعتمدت الدراسة على اختبار مقدرة صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، من خلال جمعها معا في نموذج انحدار متعدد واحد ، حيث تم إجراء انحدار التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية (كمتغير تابع) على صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين معا (كمتغيرين مستقلين) ، على أن يتم المفاضلة بينهما بناء على معنوية معامل الانحدار الخاص بكل منهما . ومن ناحية أخرى اعتمدت باقي الدراسات على نمودي انحدار بسيط لاختبار مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين ، كل على حده ، على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، على أن يتم المفاضلة بينهما بناء على قيم R^2 Adj للنموذجين . ويؤخذ على دراسات (عبد الوهاب، ٢٠١٧ ؛ خميس، ٢٠١٨ ؛ Ramadan, 2018) اعتمادها على قيم R^2 Adj للنموذجين دون اختبار معنوية الفروق بينهما ، وهو ما سوف يتلافاه الباحثان في الدراسة التطبيقية لاحقا . ويرى الباحثان أن استخدام نمودي انحدار هو الأفضل نظرا

لأنه يقوم بتحديد مقدار ما يفسره كل من صافي الدخل الحالي والدخل الشامل الحالي ، بشكل مستقل ، من التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وهو ما سوف يتبعه الباحثان في الدراسة التطبيقية لاحقا . كما ان اختبار صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين معا من خلال نموذج انحدار متعدد واحد قد ينتج عنه ظهور مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity بينهما .

وبناء على ما تقدم يتوقع الباحثان وجود مقدرة معنوية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وأن يوجد اختلاف معنوي بين هاتين المقدرتين نظرا لوجود بنود الدخل الشامل الآخر ضمن مكونات الدخل الشامل . ويرى الباحثان أنه من المنطقي الاكتفاء بالتحقق من مدى وجود فروق معنوية بينهما فيما يتعلق بمقدرتهما على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية دون تبني اتجاه محدد لأفضلية أحدهما عن الآخر . وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث (H1) كما يلي :

H1 : توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٦-٢- تحليل أثر جودة المراجعة الخارجية على مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الثاني للبحث

اتفقت بعض الدراسات (Esteban and Garcia,2014; Almomani, 2015; Sumiadji et al, 2019; Ismail, 2020) على إمكانية وجود تأثير إيجابي لجودة المراجعة الخارجية ، مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة ، على مقدرة صافي الدخل الحالي على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي ، حيث تزداد جودة المراجعة في منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى بالمقارنة بمنشآت المحاسبة والمراجعة الصغرى . ويرجع ذلك لتوافر الخبرات والإمكانات المادية والبشرية التي تمكن منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى من تقديم خدمات مراجعة مرتفعة الجودة ، فضلا عن سعي هذه المنشآت للحفاظ على عملائها وعدم التعرض للنقاضي كنتيجة للتقصير في تقديم خدماتها ، وهو ما ينعكس إيجابا على المقدرة التنبؤية لصافي الدخل الحالي .

وقد ركزت هذه الدراسات على اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على مقدرة صافي الدخل الحالي ، سواء صافي الدخل النهائي أو صافي الدخل قبل العناصر الاستثنائية ، على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي ، في حين توجد ندرة شديدة في الدراسات التي تناولت أثر جودة المراجعة

الخارجية على مقدرة صافي الدخل الحالي أو الدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . كما اختبرت هذه الدراسات أثر جودة المراجعة الخارجية ، من خلال معالجتها كمتغير مستقل أو متغير رقابي ، وتوجد ندرة شديدة في الدراسات السابقة التي تناولت اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين صافي الدخل الحالي أو الدخل الشامل الحالي ، من ناحية ، والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، من ناحية أخرى ، من خلال معالجتها كمتغير مُعدل ، وهو ما دفع الباحثين لتبني مدخل المتغيرات المعدلة لدراسة أثر جودة المراجعة الخارجية على العلاقتين الرئيسيتين مجال الفرض الأول .

وفيما يتعلق بتأثير جودة المراجعة الخارجية على ملاءمة المعلومات التي يوفرها الدخل الشامل ، فقد انفتحت العديد من الدراسات (Lee and Park, 2013 ; Primavera and Hidayat, 2015 ; Huang et al, 2016 ; Usman et al, 2017 ; Lee et al, 2020) على أن جودة المراجعة الخارجية تدعم مصداقية معلومات الدخل الشامل ، نظرا لكون بنود الدخل الشامل تعتمد بشكل كبير على القيمة العادلة . فعادة ما تتطوي تقييمات القيمة العادلة ، وخاصة في ظل عدم وجود سوق نشط للتقييم ، على تحديات وصعوبات لمراقبي الحسابات ، لأن معظمها يخضع لتقديرات الإدارة ، وبالتالي ستكون عرضه للتحيز ومن ثم فإنها تتطوي على خطر متلازم مرتفع . وبناء على ما سبق فمن المتوقع أن تتم مراجعة بنود الدخل الشامل الآخر بشكل أفضل بمعرفة منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى حيث تتوافر لديها الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية التي تمكنها من ذلك .

وقد أوضحت دراسة (Yurniwati et al. (2017 أن زيادة جودة المراجعة الخارجية من شأنها تحسين المقدرة التقييمية لبنود الدخل الشامل الآخر . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Lee and Park (2013) التي خلصت إلى زيادة المحتوى المعلوماتي لبنود الدخل الشامل الآخر في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة من الأربعة الكبار Big4 مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشآت المحاسبة والمراجعة من خارج الأربعة الكبار Big 4 .

وفي ضوء ما سبق يتوقع الباحثان أن تختلف مقدرتا صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة ، وأن تختلف الفروق المعنوية بين هاتين المقدرتين في ظل وجود جودة المراجعة الخارجية كمتغير معدل ، حيث يتوقع الباحثان أن تتفاعل جودة المراجعة الخارجية مع صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين

سينتج عنه متغيران تفاعليان جديان من شأنهما التأثير على قوة و/أو اتجاه العلاقتين الرئيسيتين مجال الفرض الأول ومن ثم الفروق المعنوية بينهما . وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث (H2) كما يلي :

H2 : تختلف الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة

٦-٣- تحليل أثر درجة الالتزام الحوكمي للشركة على مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية واشتقاق الفرض الثالث للبحث

اتفقت العديد من الدراسات (Azzoz and Khamees, 2016 ; Mollah et al, 2019 ; Once and Cavus, 2019 ; Sabsombat, 2019 ; Tunji et al, 2019) وجود تأثير إيجابي لدرجة التزام الشركة بالمتطلبات والقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات على جودة صافي الدخل الحالي ومقدرته على التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي أو التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وذلك نظرا لدور الالتزام الحوكمي في تفعيل عملية متابعة ورقابة الشركة ، وخاصة عند إعداد قوائمها المالية ، الأمر الذي يساهم في زيادة جودة المعلومات التي توصلها هذه القوائم وخاصة معلومات الدخل .

وأشار كل من (Usman et a. (2017) ، Quesada et al. (2018) إلى أنه نظرا لدور حوكمة الشركات في زيادة دقة وشفافية القوائم المالية ، فإنها ستعمل على التقليل من مخاوف المستثمرين ، وغيرهم من أصحاب المصالح ، بشأن بنود الدخل الشامل والتي تعتمد بشكل كبير على القيمة العادلة ، حيث تساهم الحوكمة بصفة عامة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ، الأمر الذي يزيد من ملاءمة معلومات الدخل الشامل لأغراض اتخاذ أصحاب المصالح للقرارات .

وقد ركزت معظم الدراسات السابقة (Azzoz and Khamees, 2016 ; Usman et al, 2017 ; Quesada et al, 2018 ; Tunji et al, 2019) على اختبار تأثير درجة الالتزام الحوكمي للشركة على جودة الدخل ، على اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة مثل ؛ حجم مجلس الإدارة ، استقلال المجلس ، خبرة أعضاء المجلس ، واجتماعات المجلس ، الفصل بين دوري المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ، وأيضا خصائص لجنة المراجعة مثل ؛ حجم لجنة المراجعة ،

استقلال اللجنة ، خبرة أعضاء اللجنة ، اجتماعات اللجنة ، وهو ما يبرز أهمية كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في تحقيق أهداف حوكمة الشركات . ولذلك فقد قام الباحثان - في سياق الدراسة التطبيقية لاحقا - بقياس درجة الالتزام الحوكمي للشركة من خلال تكوين مؤشر لقياس درجة التزام الشركة بالقواعد التنفيذية للحوكمة ذات الصلة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة .

وفي ضوء ما سبق يتوقع الباحثان أن تختلف مقدرتا صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة ، وأن تختلف الفروق المعنوية بين هاتين المقدرتين في ظل وجود درجة الالتزام الحوكمي للشركة كمتغير معدل ، حيث يتوقع الباحثان أن تفاعل درجة الالتزام الحوكمي للشركة مع صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين سينتج عنه متغيران تفاعليان جديداً من شأنهما التأثير على قوة و/أو اتجاه العلاقتين الرئيسيتين مجال الفرض الأول ومن ثم الفروق المعنوية بينهما . وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث (H3) كما يلي :

H3 : تختلف الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة

٦-٤-٤ - منهجية البحث

يعرض الباحثان فيما يلي لمنهجية البحث ، وذلك من خلال تناول كل من ؛ أهداف الدراسة التطبيقية ، ومجتمع وعينة الدراسة ، ونموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية ، ونتائج اختبار فروض البحث ، وذلك على النحو التالي :

٦-٤-١ - أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث ، من خلال دراسة واختبار ومقارنة مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وسيتم اختبار المقدرة التنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل من خلال دراسة العلاقة بين كل منهما ، في فترة زمنية معينة ، من ناحية ، والتدفقات النقدية التشغيلية ، في ربع السنة التالي^(١) ، من ناحية

^(١) تم إجراء الدراسة التطبيقية باستخدام البيانات ربع السنوية نظراً لحدثة تطبيق متطلبات التقرير الإلزامي عن الدخل الشامل في مصر، ومن ثم فإن استخدام البيانات السنوية سيزيد من عدد مشاهدات قليل ، وهو ما قد يؤثر سلباً على إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة.

أخرى . كما تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار ومقارنة أثر كل من جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة ، كمتغيرين مُعدلين ، على هاتين العلاقتين بعد تبني IFRS في مصر عام ٢٠١٥ .

٦-٤-٢- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية^(١) ، خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ . وقد تم اختيار عينة تحكمية للدراسة والحصول علي المشاهدات ، ربع السنوية ، الخاصة بمفردات هذه العينة وفقا لمدخل Firm-YearQuarter- Observations ، وذلك في ضوء مجموعة من الشروط والاعتبارات وهي ؛ أن تتوافر القوائم المالية السنوية ، وربع السنوية ، للشركات خلال فترة الدراسة ، وأن يكون قد تم الإفصاح عن أي بند من بنود الدخل الشامل الآخر خلال فترة الدراسة ، وأن تتوافر مشاهدتان متتاليتان لكل شركة من شركات العينة^(٢) ، وأن تكون القوائم المالية للشركات بالعملة المصرية . وقد بلغت العينة النهائية للدراسة ٥١ شركة ، بإجمالي عدد مشاهدات ٥٤٥ مشاهدة ربع سنوية . ويوضح جدول (١) عدد المشاهدات ربع السنوية في العينة النهائية للدراسة .

جدول ١: عدد المشاهدات ربع السنوية في العينة النهائية للدراسة

٢٠٨٨	إجمالي عدد المشاهدات ربع السنوية في المجتمع خلال فترة الدراسة
(١٤٨٣)	- عدد المشاهدات التي لم تتضمن الإفصاح عن أي بند من بنود الدخل الشامل الآخر
(٦٠)	- عدد المشاهدات في الشركات التي تعد قوائم مالية بالعملة الأجنبية
٥٤٥	عدد المشاهدات ربع السنوية في العينة النهائية للدراسة

ويستوفي هذا العدد من المشاهدات الحد الأدنى المطلوب لحجم العينة عند مستوى معنوية ٥% ، والبالغ ٣٢٤ مشاهدة خلال السنوات الثلاثة للدراسة ، وهو حد المشاهدات الذي يضمن أن تكون العينة ممثلة تمثيلا أفضل للمجتمع ، ومن ثم يزيد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة^(٣) .

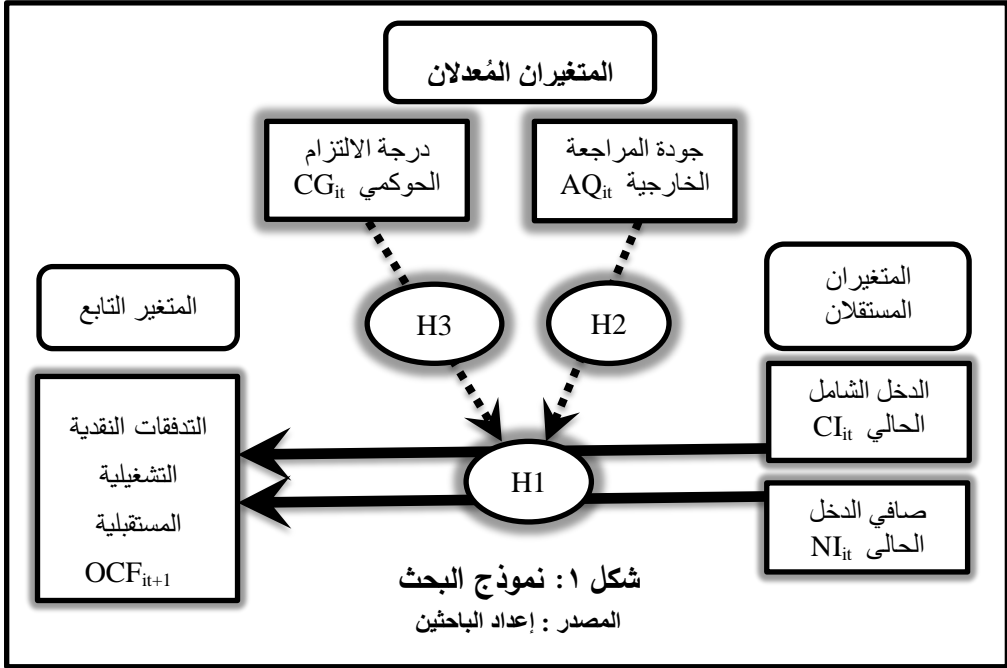
^(١) تم استبعاد الشركات المالية المقيدة بالبورصة - والمتمثلة في شركات قطاعي البنوك ، والخدمات المالية - من مجتمع الدراسة نظرا لاختلاف طبيعة ومجالات عمل هذه الشركات واختلاف المتطلبات والقواعد التنظيمية التي تخضع لها .

^(٢) يتطلب اختبار الفروض توافر القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لكل ربع سنة خلال فترة الدراسة بداية من الربع الأول لعام ٢٠١٦ حتى الربع الأخير لعام ٢٠١٨ ، بالإضافة إلى القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة للربع الأول من عام ٢٠١٩ ، حيث يتطلب اختبار المقدرة التنبؤية لمعلومات الربع الأخير من عام ٢٠١٨ توافر القوائم المالية لربع السنة التالي له .

^(٣) قام الباحثان باحتساب الحد الأدنى لحجم العينة من خلال المعادلة التالية ، قياسا على (Ahmad and Halim, 2017) :

٦-٤-٣- نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

يظهر نموذج البحث كما يلي :



وتم توصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالي :

أ. المتغيران المستقلان :

أ-١- الدخل الشامل الحالي CI_{it}: ويقصد به إجمالي التغير في حقوق الملكية خلال الفترة ، والناتج عن المعاملات والظروف والأحداث الأخرى، فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه، ويتضمن كافة بنود الأرباح والخسائر في قائمة الدخل، بالإضافة لبنود الدخل الشامل الآخر التي لا يعترف بها ضمن الأرباح والخسائر بقائمة الدخل (معيار المحاسبة

$$n = \frac{Z^2 \times N \times p(1-p)}{d^2 (N-1) + Z^2 \times p(1-p)}$$

حيث : n هو الحد الأدنى المطلوب لحجم العينة ، N هو حجم المجتمع ويتمثل هنا في إجمالي عدد المشاهدات ربع السنوية لشركات المجتمع على مدار سنوات الدراسة (١٧٤ شركة × ٣ سنوات × ٤ مشاهدات ربع سنوية) ، Z تمثل قيمة إحصائية Z ويتم الحصول عليها من جداول Z عند مستوى معنوية 5% وتساوي 1.96 ، p هي نسبة توقع حدوث الظاهرة في المجتمع وهنا تمثل نسبة توقع الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في شركات المجتمع خلال فترة الدراسة ، وعادة ما يتم تقديرها بنسبة 50% ، d هو مستوى المعنوية 5% .

المصري رقم ١، ٢٠١٥) . وتم قياسه من خلال مجموع كل من صافي الدخل والدخل الشامل الآخر ، كما يظهر بقائمة الدخل الشامل عن الفترة الحالية ، قياسا على (Royer, 2017 ; (Mahmood and Mahmood, 2019 ; Yessica, 2020) .

أ-٢- **صافي الدخل الحالي** NI_{it} : ويقصد به ناتج المقابلة بين إيرادات ومكاسب الفترة الحالية مع مصروفات وخسائر نفس الفترة ، ويتضمن كلا من صافي الدخل من العمليات المستمرة وصافي الدخل من العمليات غير المستمرة (معيار المحاسبة المصري رقم ١، ٢٠١٥) . وتم قياسه من خلال صافي الربح أو الخسارة بعد الضريبة ، كما يظهر بقائمة الدخل عن الفترة الحالية ، قياسا على (Royer, 2017 ; Mahmood and Mahmood, 2019 ; Yessica, 2020) .

ب. **المتغير التابع : التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية** OCF_{it+1} : ويقصد بها صافي التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التشغيلية والتي تمثل الأنشطة الرئيسية المولدة لإيراد الشركة والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل (معيار المحاسبة المصري رقم ٤ المعدل، ٢٠١٥) . وتم قياسها من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة عن ربع السنة التالي ، كما تظهر بقائمة التدفقات النقدية عن الفترة التالية ، قياسا على (Senan, 2019 ; Yessica, 2020) .

ج. المتغيران المعدلان :

ج-١- **جودة المراجعة الخارجية** AQ_{it} : ويقصد بها قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف والتقرير عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية ، وذلك في ظل التزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد آداب وسلوكيات المهنة (علي، ٢٠١٨) . وتم قياسها من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا تم مراجعة حسابات الشركة بواسطة إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الشريكة مع واحدة من Big4 ، والقيمة (٠) بخلاف ذلك ، قياسا على (Yurniwati et al, 2017 ; Sumiadji et al, 2019 ; Kalbuana et al, 2020) .

ج-٢- **درجة الالتزام الحوكمي للشركة** CG_{it} : ويقصد بها مدى التزام الشركات بتنفيذ القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات (الصاوي، ٢٠١٠ ; Once and Cavus, 2019) . وتم قياسها من خلال مؤشر ، من إعداد الباحثين ، لقياس درجة التزام الشركة بقواعد الحوكمة ذات الصلة بمجلس الإدارة ولجنة المراجعة ، وذلك وفقا للدليل المصري لحوكمة الشركات لعام ٢٠١٦ ، وقواعد القيد أو الشطب من البورصة لعام ٢٠١٨ ، قياسا على (الصاوي، ٢٠١٠ ؛ سعيد، ٢٠٢٠) .

٦-٤-٤ - أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

تشمل أدوات الدراسة التقارير المالية السنوية ، وربيع السنوية ، لشركات العينة بداية من الربع الأول لعام ٢٠١٦ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٩ ، وكذلك نماذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين ، وتقارير مجلس الإدارة السنوية ، وأخيرا الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٦ ، وقواعد القيد أو الشطب من البورصة الصادرة عام ٢٠١٨ . وفيما يتعلق بإجراءات الدراسة ، فقد تم عمل تحليل لمحتوى التقارير التي سبق الإشارة إليها لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة . وقد تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار العلاقات محل الدراسة من خلال نماذج الانحدار البسيط والمتعدد .

٦-٤-٥ - نتائج اختبار فروض البحث

يتناول الباحثان نتائج اختبار فروض البحث، على النحو التالي:

٦-٤-٥-١ - نتائج اختبار الفرض الأول (H1) :

استهدف هذا الفرض اختبار ومقارنة مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين هاتين المقدرتين . ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلي :

H0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد تم استخدام نموذجي الانحدار البسيط التاليين لاختبار هذا الفرض :

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it} + e_{it} \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + e_{it} \quad \dots\dots\dots (2)$$

حيث :

- NI_{it} : صافي الدخل للشركة i عن الفترة t (ربع السنة الحالي)
- CI_{it} : الدخل الشامل للشركة i عن الفترة t (ربع السنة الحالي)
- OCF_{it+1} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i عن الفترة $t+1$ (ربع السنة التالي)

وسيتم تحديد مدى أفضلية أيا من المقياسين عن الآخر في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بناء على قيمة معامل التحديد المعدل $Adj R^2$ للنموذجين (1) و (2) ، بحيث يكون النموذج الذي له معامل تحديد معدل أكبر هو الأفضل في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية⁽¹⁾ . وبعد ذلك سيتم اختبار مدى معنوية الفروق بين $Adj R^2$ للنموذجين لتحديد ما إذا كانت هذه الأفضلية معنوية أم لا ، قياسا على (الحوشي، ٢٠١٨ ; Yessica, 2020) . وقد تم قسمة متغيرات النموذجين على إجمالي الأصول للحد من مشكلة الحجم واختلاف التباين Heteroscedasticity .

ويوضح جدول (٢) نتائج اختبار الفرض (H1) ^(٢) .

جدول ٢: نتائج تشغيل نموذجي الانحدار رقم (1) ، (٢) لاختبار الفرض (H1)

Model (1)	β	Sig	Model (2)	β	Sig
Intercept	0.008	0.008	Intercept	0.010	0.001
NI _{it}	0.403	0.000	CI _{it}	0.297	0.000
R ²	0.128		R ²	0.095	
Adj R ²	0.127		Adj R ²	0.093	
Likelihood Ratio Chi-Square	71.077		Likelihood Ratio Chi-Square	51.771	
Model Sig	0.000		Model Sig	0.000	

⁽¹⁾ يتم ذلك بعد التحقق من معنوية نموذجي الانحدار ، ويكون النموذج معنويا إذا كانت القيمة الاحتمالية له P-Value أقل من مستوى المعنوية المسموح به (5%) . ويلي ذلك التحقق من معنوية المتغير المستقل لكلا النموذجين بنفس الأساس ، بحيث يكون المتغير معنويا إذا كانت القيمة الاحتمالية له أقل من 5% . أما اتجاه العلاقة وقوتها فيتم تحديده بدلالة معامل الانحدار (β) للمتغير المستقل ، وهو ما سيعتمد عليه الباحثان لاحقا في التحقق من معنوية نماذج الانحدار ومتغيراتها المستقلة .

^(٢) أسفر التشغيل المبدئي لنموذجي الانحدار رقم (1) ، (٢) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS عن صلاحية النموذجين لاختبار العلاقتين مجال الفرض ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهما (0.000) ، (0.000) على التوالي ، إلا أن قيمة إحصائية Durbin-Watson للنموذجين كانت (0.857) ، (0.852) على التوالي ، مما يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي (Auto Correlation) . ويتم التحقق من هذه المشكلة من خلال قيمة إحصائية Durbin-Watson حيث عادة ما تتراوح قيمتها بين (0) و (4) . وتظهر هذه المشكلة عندما تقترب قيمة إحصائية DW من (صفر) أو (٤) في حين تختفي هذه المشكلة عندما تقترب قيمتها من (2) . وللتغلب على هذه المشكلة فقد لجأ الباحثان لتشغيل نموذجي الانحدار باستخدام نماذج الانحدار الخطية المعممة GLM . كما تم إعادة تشغيل النموذجين بطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS ، وقد اتفقت نتائج الطريقتين .

يتضح من الجدول (٢) معنوية النموذجين رقم (١) ، (٢) حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهما (0.000) ، (0.000) على التوالي ، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقات محل الدراسة . وتحليل معاملات انحدار النموذج رقم (١) يتبين وجود تأثير إيجابي معنوي لصافي الدخل الحالي على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقداره (0.403) عند قيمة احتمالية (0.000) ، كما يتبين من معاملات انحدار النموذج رقم (٢) وجود تأثير إيجابي معنوي للدخل الشامل الحالي على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مقداره (0.297) عند قيمة احتمالية (0.000) . وقد بلغت قيمة R^2 Adj للنموذجين (0.127) ، (0.093) على التوالي ، أي أن صافي الدخل عن الفترة الحالية يفسر 12.7% من التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية عن الفترة التالية ، في حين يفسر الدخل الشامل عن الفترة الحالية 9.3% فقط من التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية عن الفترة التالية ، الأمر الذي يشير مبدئياً إلى أفضلية صافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .

ولتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وما إذا كانت أفضلية صافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي أفضلية معنوية ، فقد تم استخدام اختبار Steiger's (z) لقياس مدى معنوية الفروق بين R^2 Adj للنموذجين ، قياساً على دراسة (Jacobson, 1987)^(١) . وقد بلغت قيمة إحصائية Z وفقاً لهذا الاختبار (2.243) ، عند قيمة احتمالية (0.024) . وتشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين R^2 Adj للنموذجين ، وبالتالي يمكن القول أنه توجد أفضلية معنوية لصافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . وبناء عليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H1) القائل بأنه ؛ توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

^(١) يقوم اختبار Steiger's (z) بالمقارنة بين قيم R^2 Adj لنموذجي انحدار لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بينهما بشرط أن يتم تطبيق النموذجين على نفس العينة . ويعتمد الاختبار على حساب قيمة إحصائية Z ومقارنتها بقيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% وهي (1.960) ، فإذا كانت أكبر من قيمتها الجدولية سيتم رفض فرض العدم القائل بأنه لا توجد فروق معنوية بين R^2 Adj للنموذجين ، وقبول الفرض البديل القائل بأنه توجد فروق معنوية بين R^2 Adj للنموذجين ، وبالتالي يكون النموذج الذي له R^2 Adj أكبر هو النموذج الأفضل معنوياً . كما يمكن قبول ، أو رفض ، فرض العدم لهذا الاختبار أيضاً بناء على القيمة الاحتمالية له ، فإذا كانت أقل من 5% يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، والعكس صحيح . كما استخدم الباحثان اختبار Hotelling's (t) لاختبار معنوية الفروق بين R^2 Adj للنموذجين ، اعتماداً على إحصائية t ، قياساً على الحوشي (٢٠١٨) ، وقد تم التوصل إلى نفس نتائج اختبار Steiger's (z) .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Jaweher and Mounira, 2013 ; Royer, 2017 ; Bataineh and Rababah, 2016 ; في حين تختلف مع دراسات (خميس، ٢٠١٨ ؛ Yessica, 2020 ; Puspaa et al, 2019 ; Incollingo et al, 2014) ويرى الباحثان أن أفضلية صافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية تعتبر أمرا منطقيا نظرا لكون مكونات الدخل الشامل مؤقتة ، وغير متكررة ، وأكثر تقلبا ، مقارنة بمكونات صافي الدخل ، كما أن مكونات الدخل الشامل تكون ناتجة عن عمليات غير تشغيلية على العكس من صافي الدخل والذي تكون النسبة الأكبر منه ناتجة من عمليات تشغيلية . فالدخل الشامل لن ينعكس في التدفقات النقدية التشغيلية بشكل كبير ، مقارنة بصافي الدخل ، حيث أنه ينتج بشكل أساسي عن ظروف خارجة عن سيطرة الإدارة كالتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف .

وفي ذات السياق ، يمكن أن يرجع انخفاض مقدرة الدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية إلى أنه قد تم تطبيق هذه الدراسة خلال فترة السنوات الثلاثة الأولى لبداية تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل بشأن إعداد قائمة للدخل الشامل ، وبالتالي فلم يكن هناك فترة زمنية كافية تسمح بإجراء تسويات لبند الدخل الشامل الآخر ، في فترة زمنية معينة ، ضمن صافي الدخل عن الفترات التالية ، حيث تعتبر بنود الدخل الشامل الآخر في فترة ما بمثابة بنود غير محققة ، إلا أنه عند تحققها سينعكس تأثيرها علي كل من صافي الدخل والتدفقات النقدية عن الفترات التالية ، وبالتالي فمن المتوقع أن تزداد المقدرة التنبؤية للدخل الشامل تدريجيا بمرور الوقت بعد تفعيل متطلبات التقرير الإلزامي عن الدخل الشامل وفقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة .

٦-٤-٥-٢- نتائج اختبار الفرض الثاني (H2)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كانت الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية تختلف باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة . ولاختبار هذا الفرض إحصائيا تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلي :

H0: لا تختلف الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة .

وقد تم استخدام نموذجي الانحدار المتعدد التاليين لاختبار هذا الفرض :

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it} + \beta_2 AQ_{it} + \beta_3 (AQ_{it} \times NI_{it}) + e_{it} \quad \dots\dots (3)$$

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 AQ_{it} + \beta_3 (AQ_{it} \times CI_{it}) + e_{it} \quad \dots\dots (4)$$

حيث :

• NI_{it} ، CI_{it} : كما تم الإشارة إليهما سلفا

• AQ_{it} : جودة المراجعة الخارجية للشركة ا خلال الفترة t

• $(AQ_{it} \times NI_{it})$: الأثر التفاعلي لجودة المراجعة الخارجية وصافي الدخل الحالي

• $(AQ_{it} \times CI_{it})$: الأثر التفاعلي لجودة المراجعة الخارجية والدخل الشامل الحالي

وسيتم رفض هذا الفرض ، كفرض عدم ، وقبول الفرض البديل إذا كان كل من المتغيرين التفاعليين في نموذجي صافي الدخل والدخل الشامل $(AQ_{it} \times NI_{it})$ ، $(AQ_{it} \times CI_{it})$ معنويا ، على أن تكون هناك فروق معنوية أيضا بين R^2 Adj للنموذجين⁽¹⁾ ، بينما سيتم قبوله كفرض عدم ، ومن ثم رفض الفرض البديل ، إذا كان كل من المتغيرين التفاعليين أو أحدهما غير معنوي⁽²⁾ .

ويوضح جدول (٣) ، وجدول (٤) نتائج اختبار الفرض (H2) .

جدول ٣: نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (٣) لاختبار الفرض (H2)

Model (3)	في ظل تجاهل المتغير المعدل		في ظل الأخذ في الاعتبار المتغير المعدل	
	β	Sig	β	Sig
Intercept	0.008	0.008	-0.001	0.848
NI_{it}	0.403	0.000	0.604	0.000
AQ_{it}	---	---	0.013	0.067
$AQ_{it} \times NI_{it}$	---	---	-0.281	0.006
R^2	0.128		0.141	
Adj R^2	0.127		0.136	
Likelihood Ratio Chi-Square	71.077		78.884	
Model Sig	0.000		0.000	

⁽¹⁾ في حالة إذا ما كان كل من المتغيرين التفاعليين في النموذجين معنويا ، سيتم المقارنة بين R^2 Adj للنموذجين واختبار معنوية الفروق بينهما لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل وجود جودة المراجعة الخارجية للشركة كمتغير معدل .

⁽²⁾ سيتم اتباع نفس القاعدة أيضا عند رفض أو قبول الفرض (H3) ، والذي استهدف اختبار ما إذا كانت الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية تختلف باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة ، كما سيوضح لاحقا .

يتضح من الجدول (٣) استمرار صلاحية النموذج رقم (٣) لاختبار مقدرة صافي الدخل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، في ظل الأخذ في الاعتبار جودة المراجعة الخارجية للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج (0.000) . وبتحليل نتائج تشغيل هذا النموذج يتضح زيادة المقدرة التفسيرية له $Adj R^2$ من (0.127) إلى (0.136) ، كما يتبين من معاملات الانحدار اختلاف اتجاه تأثير صافي الدخل الحالي على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية من التأثير الإيجابي المعنوي ، المثبت بالفرض الأول ، إلى التأثير السلبي المعنوي ، في ظل الأخذ في الاعتبار جودة المراجعة الخارجية للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغ معامل انحدار متغير الأثر التفاعلي لجودة المراجعة الخارجية وصافي الدخل الحالي (-0.281) عند قيمة احتمالية (0.006) . ومما سبق يتضح وجود اختلاف معنوي في مقدرة صافي الدخل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة ، حيث تتخفف المقدرة التنبؤية لصافي الدخل في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشأة محاسبة ومراجعة شريكة مع إحدى الأربعة الكبار Big4 ، والمفترض أن يكون لديها جودة مراجعة مرتفعة ، مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشأة محاسبة ومراجعة ليست شريكة مع إحدى الأربعة الكبار Non Big 4 .

جدول ٤ : نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (٤) لاختبار الفرض (H2)

Model (4)	في ظل تجاهل المتغير المعدل		في ظل الأخذ في الاعتبار المتغير المعدل	
	β	Sig	β	Sig
Intercept	0.010	0.001	0.001	0.808
CI _{it}	0.297	0.000	0.453	0.000
AQ _{it}	---	---	0.012	0.099
AQ _{it} × CI _{it}	---	---	-0.220	0.012
R ²	0.095		0.106	
Adj R ²	0.093		0.101	
Likelihood Ratio Chi-Square	51.771		58.125	
Model Sig	0.000		0.000	

يتضح من الجدول (٤) استمرار صلاحية النموذج رقم (٤) لاختبار مقدرة الدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، في ظل الأخذ في الاعتبار جودة المراجعة الخارجية للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج (0.000) . وبتحليل نتائج تشغيل هذا النموذج يتضح زيادة المقدرة التفسيرية له $Adj R^2$ من (0.093) إلى (0.101) ، كما يتبين من معاملات الانحدار اختلاف اتجاه تأثير الدخل الشامل الحالي ، أيضا ، على التدفقات

النقدية التشغيلية المستقبلية من التأثير الإيجابي المعنوي ، المثبت بالفرض الأول ، إلى التأثير السلبي المعنوي ، في ظل الأخذ في الاعتبار جودة المراجعة الخارجية للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغ معامل انحدار متغير الأثر التفاعلي لجودة المراجعة الخارجية والدخل الشامل الحالي (-0.220) عند قيمة احتمالية (0.012) . ومما سبق يتضح وجود اختلاف معنوي في مقدرة الدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة ، حيث تنخفض المقدرة التنبؤية للدخل الشامل في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشأة محاسبة ومراجعة شريكة مع إحدى الأربعة الكبار مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة منشأة محاسبة ومراجعة ليست شريكة مع إحدى الأربعة الكبار .

ولتحديد ما إذا كانت الفروق المعنوية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية تختلف باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة ، فقد تم استخدام اختبار Steiger's (z) . وبلغت قيمة إحصائية Z وفقا لهذا الاختبار (2.254) ، عند قيمة احتمالية (0.024) . وتشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية بين R^2 Adj للنموذجين ، واختلاف هذه الفروق المعنوية في ظل وجود جودة المراجعة الخارجية للشركة كمتغير معدل ، مقارنة بعدم الأخذ في الاعتبار هذا المتغير المعدل ، وبالتالي يمكن القول أنه توجد أفضلية معنوية لصافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل وجود جودة المراجعة الخارجية للشركة كمتغير معدل . وبناء عليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H2) القائل بأنه ؛ تختلف الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة المراجعة الخارجية للشركة .

ويرى الباحثان أن هذه النتيجة تعتبر مؤشرا على أن جودة المراجعة الخارجية في بيئة الممارسة المهنية المصرية جودة مدركة وفقا لاعتقادات وتصورات مستخدمي المعلومات المالية وأيضا مقدميها، وتختلف هذه الجودة المدركة ، بدرجة كبيرة ، عن جودة المراجعة الحقيقية والتي يمكن الثقة بها والاعتماد عليها بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية . وقد توقع الباحثان هذه النتيجة مسبقا قبل إجراء اختبارات الفروض . ففي أثناء مرحلة تجميع البيانات من القوائم المالية تمهيدا لاختبارها إحصائيا ، أكتشف الباحثان عدم قيام بعض الشركات بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل على الرغم من الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، ومع ذلك لم يتضمن تقرير مراقب الحسابات الإشارة لذلك ، وهو ما يشير إلى غياب جودة المراجعة

الحقيقية (مفاة بسلامة الرأي) بهذه الشركات على الرغم من أنها تمت بواسطة منشآت محاسبة ومراجعة شركة مع إحدى الأربعة الكبار ، وعليه يرى الباحثان أنه من الضروري البحث عن مؤشر آخر لقياس جودة المراجعة الخارجية في البيئة المصرية بخلاف حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وما إذا كانت شركة مع إحدى الأربعة الكبار أم لا .

٦-٤-٥-٣- نتائج اختبار الفرض الثالث (H3)

استهدف هذا الفرض اختبار ما إذا كانت الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية تختلف باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة . ولاختبار هذا الفرض إحصائياً تم إعادة صياغته كفرض عدم كما يلي :

H0: لا تختلف الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة .

وقد تم استخدام نموذجي الانحدار المتعدد التاليين لاختبار هذا الفرض :

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it} + \beta_2 CG_{it} + \beta_3 (CG_{it} \times NI_{it}) + e_{it} \dots\dots (5)$$

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 CG_{it} + \beta_3 (CG_{it} \times CI_{it}) + e_{it} \dots\dots (6)$$

حيث:

• NI_{it} ، CI_{it} : كما تم الإشارة إليهما سلفاً

• CG_{it} : درجة الالتزام الحوكمي للشركة أ خلال الفترة t

• $(CG_{it} \times NI_{it})$: الأثر التفاعلي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة وصافي الدخل الحالي

• $(CG_{it} \times CI_{it})$: الأثر التفاعلي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة والدخل الشامل الحالي

ويوضح جدول (٥) ، و جدول (٦) نتائج اختبار الفرض (H3) .

جدول ٥: نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (٥) لاختبار الفرض (H3)

Model (5)	في ظل تجاهل المتغير المعدل		في ظل الأخذ في الاعتبار المتغير المعدل	
	β	Sig	β	Sig
Intercept	0.008	0.008	0.007	0.109
NI _{it}	0.403	0.000	0.430	0.000
CG _{it}	---	---	0.002	0.728
CG _{it} × NI _{it}	---	---	-0.052	0.572
R ²	0.128		0.129	
Adj R ²	0.127		0.124	
Likelihood Ratio Chi-Square	71.077		71.402	
Model Sig	0.000		0.000	

يتضح من الجدول (٥) استمرار صلاحية النموذج رقم (٥) لاختبار مقدر صافي الدخل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، في ظل الأخذ في الاعتبار درجة الالتزام الحوكمي للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج (0.000) . وبتحليل نتائج تشغيل هذا النموذج يتضح انخفاض المقدرة التفسيرية له Adj R² من (0.127) إلى (0.124) ، كما يتبين من معاملات الانحدار اختلاف اتجاه تأثير صافي الدخل الحالي على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، بصورة غير معنوية ، في ظل الأخذ في الاعتبار درجة الالتزام الحوكمي للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغ معامل انحدار متغير الأثر التفاعلي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة وصافي الدخل الحالي (-0.052) عند قيمة احتمالية (0.572) . ومما سبق يتضح عدم وجود اختلاف معنوي في مقدر صافي الدخل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة .

ويتضح من الجدول (٦) استمرار صلاحية النموذج رقم (٦) لاختبار مقدر الدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، في ظل الأخذ في الاعتبار درجة الالتزام الحوكمي للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج (0.000) . وبتحليل نتائج تشغيل هذا النموذج يتضح انخفاض المقدرة التفسيرية له Adj R² من (0.093) إلى (0.092) ، كما يتبين من معاملات الانحدار اختلاف اتجاه تأثير الدخل الشامل الحالي على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، بصورة غير معنوية أيضا ، في ظل الأخذ في الاعتبار درجة الالتزام الحوكمي للشركة كمتغير معدل ، حيث بلغ معامل انحدار متغير الأثر التفاعلي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة والدخل الشامل الحالي (-0.085) عند قيمة احتمالية (0.294) . ومما سبق

ينتضح عدم وجود اختلاف معنوي في مقدرة الدخل الشامل الحالي على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة .

جدول ٦ : نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (٦) لاختبار الفرض (H3)

Model (6)	في ظل تجاهل المتغير المعدل		في ظل الأخذ في الاعتبار المتغير المعدل	
	β	Sig	β	Sig
Intercept	0.010	0.001	0.008	0.106
CI _{it}	0.297	0.000	0.341	0.000
CG _{it}	---	---	0.005	0.439
CG _{it} × CI _{it}	---	---	-0.085	0.294
R ²	0.095		0.097	
Adj R ²	0.093		0.092	
Likelihood Ratio Chi-Square	51.771		52.955	
Model Sig	0.000		0.000	

وبناء على ما سبق فقد تم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (H3) القائل بأنه ؛ تختلف الفروق المعنوية ذات الدلالة الإحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة.

ويرى الباحثان أن عدم معنوية الأثر التفاعلي لدرجة الالتزام الحوكمي للشركة في النموذجين يرجع ، بدرجة كبيرة ، إلى ضعف تأثير درجة الالتزام الحوكمي للشركة ، بصورة منفردة ، على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، فقد بلغ معامل انحدار درجة الالتزام الحوكمي منفردة في نموذجي صافي الدخل والدخل الشامل (0.002) ، (0.005) على التوالي . كما يمكن أن ترجع هذه النتيجة أيضا إلي عدم وجود تباين كبير في درجة الالتزام الحوكمي بين شركات العينة بما يسمح لها بالتأثير المعنوي على العلاقتين محل الدراسة . فمن خلال احتساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغير درجة الالتزام الحوكمي للشركة ، أتضح للباحثين أن الوسط الحسابي لهذا المتغير قد بلغ (0.8183) بانحراف معياري قدره (0.1641) فقط وهو ما يشير إلى ارتفاع درجة الالتزام الحوكمي وعدم وجود فروق جوهرية في نسبتها في شركات عينة الدراسة .

٦-٤-٦- تحليلات إضافية

يستهدف الباحثان فيما يلي اختبار ومقارنة مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل الأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات الإضافية ذات الصلة بالخصائص التشغيلية للشركة ، كمتغيرات مُعدلة ، والتي يعتقد الباحثان أنها قد تؤثر على هاتين المقدرتين ، وذلك في ضوء ما خلصت إليه بعض الدراسات السابقة (e.g. Maswadeh, 2018 ; Soyemi and Olawale, 2019 ; Kablan, 2020 ; Saona et al, 2020) . وتتمثل هذه المتغيرات في كل من حجم الشركة ، ونسبة الرفع المالي للشركة ، ودرجة تركيز ملكية الشركة .

وقد تم استخدام نموذجي الانحدار المتعدد التاليين لاختبار أثر حجم الشركة :

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 (Size_{it} \times NI_{it}) + e_{it} \quad \dots\dots (7)$$

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 (Size_{it} \times CI_{it}) + e_{it} \quad \dots\dots (8)$$

حيث :

• NI_{it} ، CI_{it} : كما تم الإشارة إليهما سلفا

• $Size_{it}$: حجم الشركة i خلال الفترة t ، وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة ، قياسا على (Soyemi and Olawale, 2019 ; Lee et al, 2020) .

• $(Size_{it} \times NI_{it})$: الأثر التفاعلي لحجم الشركة وصافي الدخل الحالي

• $(Size_{it} \times CI_{it})$: الأثر التفاعلي لحجم الشركة والدخل الشامل الحالي

كما تم استخدام نموذجي الانحدار المتعدد التاليين لاختبار أثر نسبة الرفع المالي للشركة :

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 (Lev_{it} \times NI_{it}) + e_{it} \quad \dots\dots (9)$$

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 (Lev_{it} \times CI_{it}) + e_{it} \quad \dots\dots (10)$$

حيث :

• NI_{it} ، CI_{it} : كما تم الإشارة إليهما سلفا

• Lev_{it} : نسبة الرفع المالي للشركة i خلال الفترة t ، وتم قياسها من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول ، قياسا على (موسى، ٢٠١٩ ; Mazumder, 2016) .

• $(Lev_{it} \times NI_{it})$: الأثر التفاعلي لنسبة الرفع المالي للشركة وصافي الدخل الحالي

• $(Lev_{it} \times CI_{it})$: الأثر التفاعلي لنسبة الرفع المالي للشركة والدخل الشامل الحالي

وتم استخدام نموذجي الانحدار المتعدد التاليين لاختبار أثر درجة تركيز ملكية الشركة :

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 NI_{it} + \beta_2 Own_{it} + \beta_3 (Own_{it} \times NI_{it}) + e_{it} \dots (11)$$

$$OCF_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 CI_{it} + \beta_2 Own_{it} + \beta_3 (Own_{it} \times CI_{it}) + e_{it} \dots (12)$$

حيث :

• CI_{it} ، NI_{it} : كما تم الإشارة إليهما سلفا

• Own_{it} : درجة تركيز ملكية الشركة i خلال الفترة t ، وتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة

بواسطة أكبر مساهم بالشركة ، قياسا على (Kablan, 2020 ; Saona et al, 2020) .

• $(Own_{it} \times NI_{it})$: الأثر التفاعلي لدرجة تركيز ملكية الشركة وصافي الدخل الحالي

• $(Own_{it} \times CI_{it})$: الأثر التفاعلي لدرجة تركيز ملكية الشركة والدخل الشامل الحالي

وبتشغيل نماذج انحدار التحليلات الإضافية تم التوصل للنتائج التالية :

• اختلاف مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية

المستقبلية ، وكذلك الفروق المعنوية بينهما ، باختلاف حجم الشركة ، حيث تزداد المقدرتان في

الشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم . ويرى الباحثان أن حجم الشركة يعتبر من

أبرز الخصائص التشغيلية التي قد تؤثر على ملاءمة المعلومات المالية وخاصة معلومات الدخل

، حيث عادة ما تمتلك الشركات كبيرة الحجم الإمكانيات المادية والبشرية وهياكل الرقابة الداخلية

القوية التي تمكنها من زيادة فعالية الرقابة على عملية إعداد القوائم المالية ، الأمر الذي ينعكس

بالإيجاب على ملاءمة معلومات القوائم المالية ، خاصة مقدرتيها التقييمية والتنبؤية .

• اختلاف مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية

المستقبلية ، وكذلك الفروق المعنوية بينهما ، باختلاف نسبة الرفع المالي للشركة ، حيث تنخفض

المقدرتان في الشركات التي تزداد بها نسبة الرفع المالي مقارنة بالشركات التي تنخفض بها نسبة

الرفع المالي . ويرى الباحثان أن ذلك يعد أمرا منطقيًا ، لأن زيادة مستوى الديون في فترة ما ،

وخاصة الديون قصيرة الأجل ، سيؤثر بالسلب على التدفقات النقدية التشغيلية في الفترات التالية

كنتيجة لسداد هذه الديون . كما أن زيادة مديونية الشركة قد تدفعها للقيام بممارسات إدارة الأرباح

من أجل تحسين صورتها وأرباحها ، ومن أجل تقادي الاخلال بشروط المديونية في عقود الدين

المبرمة بينها وبين المقرضين ، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على المقدرة التنبؤية لمعلومات الدخل .

• اختلاف مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية

المستقبلية ، وكذلك الفروق المعنوية بينهما ، باختلاف درجة تركيز ملكية الشركة ، حيث تزداد

المقدرتان في الشركات ذات الملكية المركزة . ويرى الباحثان أن ذلك يرجع للدور الذي تلعبه درجة

تركز الملكية ، وخاصة نمط الملكية المؤسسية والذي ينتشر بصورة كبيرة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، من إحكام الرقابة على وفاء مجلس الإدارة بمسئوليته ، ومن أهمها عملية إعداد القوائم المالية ، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية ومنها مقدرتها التنبؤية.

٦-٥ - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

خلص الباحثان في الشق النظري للبحث إلى إمكانية وجود مقدرة لكل من صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، مع إمكانية وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين هاتين المقدرتين ، بالإضافة إلى إمكانية اختلاف هاتين المقدرتين والفروق المعنوية بينهما باختلاف جودة المراجعة الخارجية ودرجة الالتزام الحوكمي للشركة . وقد تم اشتقاق فروض الدراسة الخاصة بهذه العلاقات تمهيدا لاختبارها في بيئة الأعمال المصرية .

وبالنسبة للشق التطبيقي للبحث ، فقد خلص الباحثان بشأن علاقتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، إلى تأييد نتائج الدراسة التطبيقية لوجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، حيث توجد أفضلية معنوية لصافي الدخل الحالي عن الدخل الشامل الحالي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية . كما خلص الباحثان إلى اختلاف هاتين المقدرتين والفروق المعنوية بينهما باختلاف جودة المراجعة الخارجية ، وأيضاً وجود اختلاف، ولكنه غير معنوي ، بينهما باختلاف درجة الالتزام الحوكمي للشركة ، وعليه فقد تم قبول الفرضين الأول والثاني ورفض الفرض الثالث للبحث . كما أسفرت نتائج التحليلات الإضافية التي أجراها الباحثان، إلى اختلاف مقدرتي صافي الدخل والدخل الشامل الحاليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وكذلك اختلاف الفروق المعنوية بين هاتين المقدرتين ، باختلاف كل من حجم الشركة ، ونسبة الرفع المالي ، ودرجة تركيز ملكية الشركة .

وبناء على ما انتهى إليه البحث من نتائج ، وفي ضوء أهدافه ومشكلته وحدوده ، يوصي

الباحثان بما يلي:

- ضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بعقد ندوات ودورات تدريبية للأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية باستمرار ، للتوعية بأهمية الإفصاح عن الدخل الشامل ، وضرورة تدريب المحاسبين بالشركات على أسس ومتطلبات القياس

والإفصاح عن الدخل الشامل ، وكذلك اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزي للمحاسبات بتدريب مراقبي الحسابات على تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة في ظل هذه الأسس والمتطلبات . والتشجيع على وضع حوافز الأداء التي تعتمد على الإفصاح عن الدخل الشامل ، الأمر الذي سيدفع إدارات الشركات إلى الاهتمام بالدخل الشامل وعدم إهماله .

• يوصي الباحثان هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية بإنشاء قاعدة بيانات محدثة باستمرار ، تتضمن بيانات عن الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على غرار قواعد البيانات العالمية مثل Compustat و Data Stream ، مما يشجع الباحثين على إجراء مزيد من البحوث التطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة .

• أن يركز الباحثون على الخصائص النوعية للمعلومات المالية ، وخاصة مقدرتها التنبؤية ، كمقياس لجودة التقارير المالية بصفة عامة وجودة معلومات الدخل بصفة خاصة ، وذلك بدلا من المقاييس التقليدية مثل التحفظ المحاسبي ، وإدارة الأرباح . وأن يقوموا بإجراء مزيد من البحوث المحاسبية التطبيقية التي تتناول خصائص الدخل الشامل ، مقارنة بصافي الدخل ، الأمر الذي سوف يساهم في حسم الجدل القائم بشأن مقياس الأداء المالي الأفضل بينهما .

وبشأن مجالات البحث المقترحة ، فإننا نقترح مجالات البحث المستقبلية التالية:

- أثر الإفصاح عن الدخل الشامل وبنوده على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .
- مردود تغيير موقع الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر بعد تبني IFRS عام ٢٠١٥ على قرار الاستثمار في الأسهم : دراسة تجريبية .
- علاقة الإفصاح عن الدخل الشامل وبنوده بعدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .
- أثر رقمنة Digitalization نظم المعلومات المحاسبية على الوتية والمقدرة التنبؤية لمعلومات الدخل الشامل : دراسة تجريبية .
- وأخيرا يقترح الباحثان إعادة إجراء هذه الدراسة مرة أخرى ولكن على فترات زمنية أطول ، وباستخدام بيانات من القوائم المالية السنوية بدلا من البيانات ربع السنوية ، وأيضا في قطاعي البنوك والخدمات المالية حيث تزداد بنود الدخل الشامل ، كما ونوعا ، بدرجة كبيرة في هذه القطاعات .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، شريف علي خميس. ٢٠١٦. تطور المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وخصائص الربح المحاسبي عبر الزمن : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة . *مجلة الفكر المحاسبي* ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٠ ، العدد ٢ ، ص: ٧٣٣ - ٧٨٨ .

إسماعيل، عصام عبدالمنعم. ٢٠١٧. مقدرة التدفقات النقدية التشغيلية والربح المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية " دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ". *مجلة كلية التجارة للبحوث المحاسبية* ، جامعة الاسكندرية ، المجلد ٥٤ ، العدد ١ ، ص: ٣١ - ١ .

الحوشي، محمد محمود. ٢٠١٨. اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية* ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ص: ٣٠٥ - ٣٥٢ .

الصاوي، عفت أبوبكر محمد. ٢٠١٠. دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية .

خميس، حسن كامل فرج. ٢٠١٨. اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي : دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة. *مجلة الفكر المحاسبي* ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٢ ، العدد ١ ، ص: ٨٦ - ١٢٢ .

سعيد، شيماء الشحات محمد. ٢٠٢٠. أثر العسر المالي للشركات على مقاومة الإدارة للسلوك الانتهازي في حسابات الضرائب وارتكاب الغش بالقوام المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة دمهور .

شتيوي، أيمن أحمد أحمد. ٢٠١٤. دراسة ميدانية مقارنة لخصائص وملاءمة صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل: بالتطبيق على البنوك المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، جامعة الاسكندرية ، المجلد ٥١ ، العدد ٢ ، ص: ٧١ - ١١٦.

عبدالوهاب، وائل محمد. ٢٠١٧. قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى على تحسين ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي* ، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، المجلد ٢١ ، العدد ٤ ، ص: ٧٧٠ - ٨٠٩.

علي، نهى محمد زكي محمد. ٢٠١٨. أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية .

محمد، أحمد محمد شوقي. ٢٠١٩. مدى اختلاف المقدرتين التقييمية والتنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية المستقبلية - دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد ٣ ، العدد ٣ ، ص: ١ - ٥٦ .

منصور، محمد السيد. ٢٠١٨ . المقدرتان التفسيرية والتنبؤية للدخل الشامل وصافي الدخل من منظور خصائص المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . *مجلة البحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد ١ ، ص: ١٥٣ - ١٩٦ .

موسى، بوسي حمدي حسن. ٢٠١٩. أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام ٢٠١٥. *مجلة المحاسبة والمراجعة* ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد ١ ، ص: ٣٥٦ - ٤٢٨ .

وزارة الاستثمار . ٢٠١٥ . معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل: عرض القوائم المالية . قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ .

وزارة الاستثمار . ٢٠١٥ . معيار المحاسبة المصري رقم (٤) المعدل: قائمة التدفقات النقدية . قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Agana, J. A., K. Mireku, and K. O. Appiah. 2015. Comparative Predictive Abilities of Earnings and Operating Cash Flows on Future Cash Flows: Empirical Evidence from Ghana. *Accounting and Finance Research* 4 (3): 40-45.

Ahmad, H. B. and H. B. Halim. 2017. Determining Sample Size for Research Activities: The Case of Organizational Research. *Selangor Business Review* 2 (1): 20-34 .

Aktas, R. and S. Kargin. 2012. Predictive Ability of Earnings and Cash Flows: Evidence from Turkish Firms' Cash Flow Statements that Prepared by IAS7. *Journal of Money, Investment and Banking* 25: 171-180 .

Al-Hawatmeh, O. M. 2020. The Ability of Cash Flows to Predict the Earning. *Journal of Social Sciences* 9 (2): 590-602 .

Almomani, M. A. 2015. The Impact of Audit Quality Features on Enhancing Earnings Quality: The Evidence of Listed Manufacturing Firms at Amman Stock Exchange. *Asian Journal of Finance & Accounting* 7 (2): 255-280 .

Azzoz, A. A. and B. A. Khamees. 2016. The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evi-

- dence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration* 12 (1): 187-207 .
- Barth, M. E., D. P. Cram, and K. K. Nelson. 2001. Accruals and the Prediction of Future Cash Flows. *The Accounting Review* 76(1):27-58.
- Barton, J., T. B. Hansen, and G. Pownall. 2010. Which Performance Measures Do Investors Around the World Value the Most—and Why?. *The Accounting Review* 85(3) : 753-789.
- Bataineh. A. and A. Rababah. 2016. Comprehensive Income and Net Income, Which is More Powerful in Predicting Future Performance. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* 6(2) : 114-120.
- Biddle, G. C. and J. H. Choi. 2006. Is Comprehensive Income Useful?. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 2 (1): 1-32 .
- Dawar, V. 2015. The Relative Predictive Ability of Earnings and Cash Flows: Evidence from Shariah Compliant Companies in India. *Management Research Review* 38 (4) : 367-380.
- Dechow, P. M., S. P. Kothari, and R. L. Watts. 1998. The relation between earnings and cash flows. *Journal of accounting and Economics* 25 (2): 133-168 .
- Dowraghi, H., A. Pirzad, and M. Dowraghi. 2014. Evaluate the Predictive Ability of Future Operating Cash Flow through Historical Operating Profits and the Historical Accruals. *Indian Journal of Science Research* 7 (1): 130-135.

- Ebaid, I. E. 2011. Accruals and the prediction of future cash flows: Empirical evidence from an emerging market. *Management Research Review* 34 (7) : 838-853 .
- Elbayoumi, A. F. and E. A. Awadallah. 2012. The Usefulness of Different Accounting Earnings Measures: The Case of Egypt. *GSTF Journal on Business Review* (GBR) 2 (2): 15-23 .
- El Madbouly, D. M. 2019. The Usefulness of Comprehensive Income to Investors Compared to the Net Income: An Empirical Study on listed Firms in the Egyptian Stock of Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research* 3(1) : 47-102 .
- Esteban, L. P. and C. F. Garcia. 2014. The Influence of Firm Characteristics on Earnings Quality. *International Journal of Hospitality Management* 42: 50-60 .
- Farshadfar, S., C. Ng, and M. Brimble. 2008. The relative ability of earnings and cash flow data in forecasting future cash flows: Some Australian evidence. *Pacific Accounting Review* 20(3) : 254-268 .
- Fireescu, V. 2015. Comprehensive Income, a New Dimension in Performance Measurement and Reporting. *Procedia Economics and Finance* 20: 218-223.
- Frank, E. O. 2018. Assessment of the Comparative Ability of Accounting Bases in Predicting Future Cash Flows: Evidence from Nigeria. *Trends Economics and Management* 32 (2): 35-48 .
- Gazzola, P. and S. Amelio. 2014. The Impact of Comprehensive Income on the Financial Ratios in a Period of Crises. *Procedia Economics and Finance* 12: 147-183.

- Graham, R. C. and K. C. Lin. 2018. The Influence of Other Comprehensive Income on Discretionary Expenditures. *Journal of Business Finance & Accounting* 45 (1-2): 72-91.
- Huang, H., S. Lin. and K. Raghunandan. 2016. The Volatility of Other Comprehensive Income and Audit Fees. *Accounting Horizons* 30 (2): 195-210.
- Incollingo, A., M. Lucchese, and F. Di Carlo. 2014. The (un)usefulness of comprehensive income in explaining future cash flows: evidence from Italy. *Italian Journal of Accounting and Economia Aziendale – International Area* 7/8 (9): 22-37 .
- Ismail, M. A. 2020. Effect of Audit Quality on Earnings Quality Given Firm`s Operational Characteristics: An Empirical Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research* 4 (1): 1-44 .
- Jacobson, R. 1987. The Validity of ROI as a Measure of Business Performance. *The American Economic Review* 77(3) : 470-478 .
- Jaweher, B. and B. A. Mounira. 2013. Quality of Net Income vs. Total Comprehensive Income in the Context of IAS/IFRS Regulation. *International Journal of Finance & Accounting Studies* 1(2): 17-34.
- Jemaa, O. B., M. Toukabri, and F. Jelani. 2015. The Examination of the Ability of Earnings and Cash Flow in Predicting Future Cash Flows: Application to the Tunisian Context. *Accounting and Finance Research* 4 (1): 1-16.

- Kabir, M. H. and F. Laswad. 2011. Properties of Net Income and Total Comprehensive Income: New Zealand Evidence. ***Accounting Research Journal*** 24 (3): 268–289.
- Kablan, M. A. 2020. The Effect of Ownership Structure on Earnings Management Practices Toward Achieving the Real Comprehensive Income "An Applied Study on the Listed Companies in Libyan Stock Market". ***Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice*** : 1–12 .
- Kalbuana, N., B. Yohana, D. Agustina, and R. C. Aryadi. 2020. Effect of Audit Quality, Tax Avoidance, Leverage and Presentation of Other Comprehensive Income on Firm`s Value in Jakarta Islamic Index Company. ***Journal of Islamic Economics Perspectives*** 2 (1): 1–11 .
- Kanagaretnam, K., R. Mathieu, and M. Shehata. 2009. Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada. ***Journal of Accounting and Public Policy*** 28: 349–365.
- Khan, S. and M. E. Bradbury. 2016. The Volatility of Comprehensive Income and its Association with Market Risk. ***Accounting and Finance*** 56 : 727–748.
- Kim, M. and W. Kross. 2005. The Ability of Earnings to Predict Future Operating Cash Flows Has Been Increasing—Not Decreasing. ***Journal of Accounting Research*** 43 (5): 753–780 .
- Lee, C. and M. S. Park. 2013. Subjectivity in Fair-Value Estimates, Audit Quality, and Informativeness of Other Comprehensive Income. ***Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*** 29 (2): 218–231.

- Lee, J., S. J. Lee, S. Choi, and S. Kim. 2020. The Usefulness of Other Comprehensive Income for Predicting Future Earnings. *Journal of Asian Finance, Economics and Business* 7 (5): 31-40 .
- Li, Y., L. Moutinho, K. K. Opong, and Y. Pang. 2015. Cash flow forecast for South African firms. *Review of Development Finance* 5 (1): 24-33 .
- Lucchese, M., F. DiCarlo, and A. Incollingo. 2020. Risk Relevance and Volatility of Other Comprehensive Income in the Banking Sector: Evidence from European Countries. *Corporate Ownership & Control* 17 (3): 187-197 .
- Mahmood, J. and I. Mahmood. 2019. Comprehensive income disclosure (the case of US companies). *Cogent Economics & Finance* 7(1):1-14.
- Maswadeh, S. 2018. The Effect of the Ownership Structure on Earnings Management Practices. *Investment Management and Financial Innovations* 15 (4): 48-60 .
- Mazumder, M. M. M. 2016. Exploring the Impact of Ownership Structure on Earnings Predictability : Insights from Japan. *Indian Journal of Corporate Governance* 9 (2): 97-121 .
- Mirza, N., A. Afzal, S. K. A. Rizvi, and B. Naqvi. 2013. Can Current Earnings Predict Future Cash Flows? A Literature Survey. *Research Journal of Recent Sciences* 2 (2): 76-80.
- Mollah, S., O. Al Farooque, A. Mobarek, and P. Molyneux. 2019. Bank Corporate Governance and Future Earnings Predictability. *Journal of Financial Services Research* 56 (3): 369-394 .

- Mubarak, A. 2018. Impact of Industry, Operations in Foreign Currency, Type of Ownership on Comprehensive Income -The Case of Egyptian Companies. *ATASU* 22 (3): 1-23 .
- Mulenga, M. J. 2015. The Relative Ability of Earnings and Cash Flow from Operations in Predicting Future Cash Flows: Evidence from India . *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 5 (2): 178-194 .
- Mulenga, M. J. and M. Bhatia. 2017. The Review of Literature on the Role of Earnings, Cash Flows and Accruals in Predicting of Future Cash Flows. *Accounting and Finance Research* 6 (2): 59-70 .
- Ngmenipuo, I. M. 2015. The Impact of Comprehensive Income on Financial Performance of Ghanaian Firms with Public Accountability. *International Journal of Economics, Commerce and Management* 3 (3): 1-12.
- Nguyen, U. U. and T. T. Tu. 2015. Do Accrual Components and Cash Flow Components have Better Predictive Powers in Forecasting Firm's Future Cash Flow? – Case of Vietnamese Listed Firms. Electronic Copy Available at: http://veam.org/wp-content/uploads/2016/08/2015_13 .
- Nguyen, H. A. and T. H. Nguyen. 2020. The prediction of future operating cash flows using accrual-based and cash-based accounting information: Empirical evidence from Vietnam. *Management Science Letters* 10 (3) : 683-694 .
- Nishikawa, I., T. Kamiya, and Y. Kawanishi. 2016. The Definitions of Net Income and Comprehensive Income and Their Implications for Measurement. *Accounting Horizons* 30 (4): 511-516.

- Once, S. and G. Cavus. 2019. Evaluation of the Effects of Corporate Governance on Financial Reporting Quality. *Journal of Modern Accounting and Auditing* 15 (8): 385-395 .
- Pascan, I. D. 2010. A New Measure of Financial Performance: the Comprehensive Income – Opinions and Debates. *Applied Economics, Business and Development* : 186-191
- Primavera, L. and T. Hidayat. 2015. The Effects of Audit Quality on the Value Relevance of Other Comprehensive Incomes. *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura* 18(1) : 145-154.
- Puspa, D. F., L. Srimulatsih, and Zaitul. 2019. Properties of Accounting Income in Indonesia : Net Income and Total Comprehensive Income. *International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)* 8 (2): 810-816 .
- Quesada, E. L., M. D. M. Camacho-Minano, and S. O. Idowu. 2018. Corporate Governance Practices and Comprehensive Income. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society* 18 (3): 462-477.
- Ramadan, M. M. 2018. The Relative Ability of Net Income, Comprehensive Income and its Components in Predicting Future Cash Flows, Net Income and Comprehensive Income: An Empirical Comparative Study on Firms listed in The Egyptian Stock Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research* 2 (2): 1-36 .
- Royer, K. T. 2017. **The Usefulness of Comprehensive Income and Other Comprehensive Income: A European Study**. Master Thesis, Erasmus University Rotterdam .

- Sabsombat, N. 2019. The Relationship between Other Comprehensive Income and Earnings Management: Evidence from the Stock Exchange of Thailand. *Asian Administration and Management Review* 2 (1): 162-176 .
- Saeedi, A. 2008. Examining the Superiority of Comprehensive Income to Net Income as a Measure of Firm Performance. *European Journal of Scientific Research* 19 (3): 469-481.
- Saona, P., L. Muro, and M. Alvarado. 2020. How do the ownership structure and board of directors' features impact earnings management? The Spanish case. *Journal of International Financial Management & Accounting* 31 (1): 98-133 .
- Saymeh, A., A. M. Alkhazaleh, and E. M. Musallam. 2019. The Impact of Other Comprehensive Income Items on Financial Performance: Case of Jordanian Commercial Banks. *The Journal of Social Sciences Research* 5 (4): 881-893 .
- Senan, N. A. M. 2019. Ability of Earnings and Cash Flows in Forecasting Future Cash Flows: A Study in the Context of Saudi Arabia. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* 23 (1).
- Shubita, M. F. 2013. The Forecasting Ability of Earnings and Operating Cash Flow. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business* 5 (3): 442-456 .
- Soyemi, K. A. and L. S. Olawale. 2019. Firm Characteristics and Financial Reporting Quality: Evidence from Non-Financial Firms in Nigeria. *International Journal of Economics, Management and Accounting* 27 (2): 445-472 .

- Sumiadji., G. Chandrarin, and E. Subiyantoro. 2019. Effect of Audit Quality on Earnings Quality: Evidence From Indonesia Stock Exchange. ***International Journal of Financial Research*** 10 (1): 86-97 .
- Tunji, S. T., O. P. Ifeanyi, O. O. Chibuzo, and O. R. Adeleye. 2019. Corporate Governance and Reported Earnings Quality in Deposit Money Banks in Nigeria. ***International Journal of Business and Management Review*** 7 (5): 26-37 .
- Usman, A. B., N. A. B. Amran, and H. B. Shaari. 2017. The Effect of Corporate Governance Mechanisms on the Valuation of Comprehensive Income Reporting in Nigeria. ***Malaysian Management Journal*** (21): 33-47.
- Xu, S. 2019. Decision Usefulness of Comprehensive Income: Literature Review and Research Prospects. ***Academic Journal of Business & Management*** 1 (2): 13-21 .
- Yessica, S. 2020. Value Relevance & Predictive Value of Comprehensive Income from Entities Listed in ISE. ***Journal of Business, Management, and Accounting*** 2 (1): 154-164 .
- Yurniwati., A. Djunid., N. Sumarni, and I. Pranita. 2017. The Influence of the Quality of an Audit to Relationship Other Comprehensive Income (OCI) and Relevance of Value Accounting Information, and Asymmetry of Information (Study on Companies in Indonesia). ***Global Journal of Business and Social Science Review*** 5 (1): 46-52.
- Zulch, H. and P. Pronobis. 2010. The Predictive Power of Comprehensive Income and Its Individual Components under IFRS. ***HHL-Leipzig Graduate School of Management***. Working Paper No.95 Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1576384 .